

1 - انتصاب الحماية الفرنسية: يندرج انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ضمن التوسع الاستعماري الأوروبي والامبريالي عبر سياسة القروض فقد استغلت الأوساط المالية الأوروبية حاجة الإيالة إلى مزيد الأموال لتمويل المشاريع الإصلاحية فقدمت لها القروض بفوائض ربوية وتدرجت الدولة نحو الإفلاس رغم تضعيف المجبى سنة 1863 إلى أن تبين في 1867 أن الدولة عاجزة عن تسديد الديون مما جعل مقرضيه من رجال الأعمال الأوروبيين يركزون مراقبة مباشرة على مالياتها بتنصيب الكوميسيون المالي سنة وإلى جانب هذه الوصاية المالية فإن التنافس الاستعماري سيؤدي بها إلى السقوط في الهيمنة السياسية . وقد تم احتلال تونس على مرحلتين أولى اقتصررت على شمال الإيالة من أفريل إلى جوان 1881 وأسفرت عن إمضاء معاهدة الحماية في 12 ماي والثانية من جويلية 1881 إلى ماي 1882 لمواجهة حركة المقاومة التي شملت الوسط والجنوب والساحل فأمكن لفرنسا بعدها توطيد نظام الحماية باتفاقية المرسى في 8 جوان 1883 . ويقتصر نظام الحماية كما تحدده معاهدة باردو على فرض وصاية ديبلوماسية والتعهد بحماية العرش الحسيني، كما تنص المعاهدة على أن تحتل القوات الفرنسية الجهات والسواحل التي تراها صالحة لاستتباب الأمن وأن يزول الاحتلال عندما يرى الطرفان أن الإدارة المحلية قادرة على المحافظة على الأمن العام، ويمثل فرنسا لدى الباي مقيم عام يسهر على تنفيذ المعاهدة ويكون واسطة بين حكومة الباي والحكومة الفرنسية. وبعد إنهاء آخر العمليات العسكرية بإحتلال تطاوين وقبلي شرعت السلطات الفرنسية في توطيد الحماية بفرض "اتفاقية المرسى" التي عقدت في 8 جوان 1883 مع علي باي بعد وفاة محمد الصادق باي. وقد جاءت هذه الإتفاقية لتوسيع النفوذ الفرنسي، لها إعادة بناء النظم الادارية وفق مصالحها وبالتالي إلغاء المحاكم القنصلية التي كانت تشكل عائقا في سبيل بسط سيادتها